ست سنوات مرت بين اليأس والأمل

شاكر الأنباري

ست سنوات ليست بالكثير في حياة الشعوب، لكن السنوات العراقية تلك لم تكن سنوات عادية، ولم تمر خفيفة، فالمتغيرات التي جلبتها خلخلت تاريخا بأكمله، وذاكرة غائرة في أحداث البلد. لقد سقط نظام سياسي، واحتل بلد، وذهبت ضحايا تقدر بمئات الآلاف، وهاجر الى الخارج ملايين، وهو ثمن باهظ على أية حال لدخول أي شعب مرحلة جديدة.

طبعاً الحياة في ظل نظام ديكتاتوري كنظام صدام، وعلى مدى ثلاثين سنة، صارت معروفة، ولكن المهم هو ما الذي تغير خلال تلك السنوات الست في حياة العراقيين؟ هل كانت سنوات قتل وتهجير وخراب وسيارات مفخخة وحرب طائفية ونتازعات قومية فقط؟

هناك بلا شك تغيرات بارزة يمكن ان تلاحظ للمراقبين بسهولة، ولكن هناك في الوقت ذاته تغيرات صغيرة تحتاج الى رصد لرؤيتها او ملاحظتها. وهذه حالة طبيعية في مفاصل التغيرات الكبرى في التاريخ، فطبيعة النظام الحالي تختلف جذريا عما كانت عليه قبل التاسع من نيسان ٢٠٠٣، وتعدد الأحزاب السمة الأبرز في طبيعة النظام الذي ولد بعد التاسع من نيسان، وصار عدد تلك الأحزاب يتجاوز الخمسين، وهي تمتد من اليسار المتطرف الى الليبرالي الى المتأسلم الى القومي، مع طيف آخر من الأحزاب لم تتبلور هويته بعد.

وهناك برلمان يتألف من كتل وتحالفات، وهو الذي يقرر تسلم مناصب الرئاسات الثلاث، اي البرلمان والوزراء والجمهورية. منصب رئيس الجمهورية اصبح منصبا أقل بريقا بعد أن نزعت منه قيادة القوات المسلحة، وهذا ما جعل من التفرد في الحكم قضية مستحيلة مستقبلا. في الوقت ذاته لا يمكن لرئيس الوزراء ان يستفرد في تسيير شؤون البلاد، بكونه صار خاضعا لسلطة البرلمان، فأي اتفاق على التصويت ضده يعني سقوط حكومته وايجاد بديل آخر عنه. وفي تغير لافت هو وجود المحكمة الاتحادية العليا، وهي مؤسسة قضائية لم تكن ذات تأثير الا في الأشهر الأخيرة، حين ألغت قرار البرلمان برفع الحصانة عن النائب مثال الآلوسي الذي زار إسرائيل علنا، وتعد المحكمة الاتحادية العليا أعلى هيئة دستورية في البلاد، وتكون المرجع النهائي في حال تشابك المؤسسات الثلاث او تضارب سلطاتها، فهي أعلى حتي من مؤسسة الرئاسة، وهذا ما يعد تطوراً غير مسبوق في الحياة السياسية العربية.

اما الحرية الإعلامية فكانت غير متوقعة، ولم تكن تخطر على ذهن شعب عاش ثلاثين سنة وهو لا يقرأ سوى ثلاث صحف مملوكة للدولة والحزب. ولا يرى سوى محطتين تلفزيونيتين، لا يشاهد من خلالهما سوى صورة الرئيس. هناك عشرات الفضائيات تنطق بلسان أحزاب سياسية كبيرة ومعروفة، وعشرات محايدة وأخرى للمحافظات، واللافت للانتباه وجود فضائيات عراقية تبث من خارج العراق. اما الصحف والمجلات فقد ارتفع عددها الى مئات. لكنها بدأت تتراجع في الأشهر الأخيرة لتعود الى عشرات فقط، والسبب هو بداية تبلور الحياة الإعلامية، ووضوح رؤية القارئ الذي أصبح يميز بين الأصيل والمختلق، هذا عدا عن الفضائيات العربية والأجنبية، ويجب التذكير ان كل ذلك كان ممنوعا قبل التاسع من نيسان. وجود هذا التعدد السياسي والإعلامي، وإقراره دستورياً، فرض نمطا آخر من العلاقة بين المواطن والسلطات الأمنية. فلم يعد أي جهاز يستطيع استجواب المواطن على انتماءاته الحزبية والأيديولوجية. فمن حق أي فرد تأليف حزب أو الانتماء الى حركة او نقابة، على شرط ان لا يدعو الحزب أو التجمع للعنف واستخدام السلاح.

ومع مضي ست سنوات على بركان العراق ذاك، الا ان الرؤى حوله وقراءته ما زالت تمزق الشارع وسياسييه. فهناك أعداد لا بأس بها تعتقد أن ما حصل في التاسع من نيسان: أي إسقاط نظام البعث وصدام هو تحرير، قامت به القوات الأميركية في إطار تسويغ مشروعها الديمقراطي، لمساعدة الشعب على الخلاص من نظام متوحش. ما زال مصطلح احتلال محط شد وجذب وإحراج بين معظم السياسيين، سواء داخل البرلمان او خارجه، وفي السجالات السياسية المفتوحة كثيرا ما دارت الحوارات الحادة بسبب هذا الأمر. غير ان ترسخ الأمن شيئا فشيئا، وعودة الحياة الى إيقاعها الهادئ القديم، ومع وجود الحريات الفردية والسياسية، وتنامي الدخل للفرد، كل ذلك يجعل الجميع تقريباً يقرون اليوم ان ذلك التغيير كان يجب ان يكون.

ذلك كله يحيل الى السؤال الأكبر وهو: بعد ست سنوات من اسقاط صدام حسين، هل يمكن القول ان المشروع الأميركي في العراق نجح أم فشل؟

يمكن القول انه بحسب المخطط الأميركي المرافق لتلك الحرب فالمشروع نجح، اذ تم الإطاحة بصدام واقتلاع حزب البعث من الساحة، وترسيخ الوجود العسكري والدبلوماسي، ولاحقا القضاء على القاعدة في العراق وتأسيس نظام ديمقراطي، وتوقيع معاهدة أمنية تنهي تبعات تلك الحرب. لكن وبحسب الجانب العراقي فالثمن كان باهظاً جدا لإزالة صدام وعائلته، اذ حطمت البنية التحتية، وتمزقت الدولة، وبلغ عدد الضحايا اكثر من مليون والمشردين أضعاف ذلك، والآثار النفسية على المجتمع كانت مهولة، حيث كاد النسيج الوطني ان يصل الى الهاوية، لولا تدارك الأمر في السنتين الأخيرتين لتعتدل الصورة مرة أخرى، والسؤال الذي عادة ما يطرح بين المواطنين هو: أكان ينبغي دفع كل هذا الثمن لإسقاط صدام؟ الم يكن ثمة من طريق آخر غير الذي حدث في التاسع من نيسان؟ ألم يكن من المفروض عيش السنوات الست المنصرمة بطريقة أخرى؟

وعلى رغم هذه الأسئلة التي لا إجابات واضحة عنها، هناك متغيرات يصعب تجاهلها، وهي اليوم تخص أسلوب حياة العراقيين في كل المحافظات.

إسقاط صدام طوى صفحة وفتح اخرى. طوى رعب الزنازين والتقارير الحزبية وهيمنة الفرد الواحد والوشايات والمناطقية والعدوانية لدى السلطة وأجهزتها والعزلة الخانقة للشعب. وأسس تاريخا جديدا مفتوحا على قدرة الشعب على ابتكار مستقبل أفضل. ولعل مؤشرات ذلك المستقبل موجودة. فكل محافظة تحكم نفسها بنفسها عبر المجلس البلدي، وخفتت سطوة المركز بغداد، كما امتدت التعددية السياسية الى المحافظات أيضاً فنشأت فيها تجمعات سياسية محلية. ومنظمات مجتمع مدني. ودخلت حياة الناس في فيض جارف من التطور التكنولوجي عبر الانترنيت والموبايل والفضائيات وآلات الاتصال الحديثة التي لم تكن متاحة قبل التاسع من نيسان. كما تدفقت البضاعة من جميع المناشئ العالمية، ولأول مرة اتيح للعراقيين السفر دون تحقيق من الأمن. ويستطيع الفرد تسلم جواز سفر خلال بضعة ايام. ولم يعد هناك أي بلد يصعب عليه زيارته.

واستقرار الأوضاع الأمنية منذ سنة، وتطور هذا الاستقرار، بدأ يترك آثاره على البناء ايضا. ففي المناطق الساخنة سابقا بدأت الطرق تبلط والمستشفيات تقام، وترمم المدارس والساحات، وتزرع الحدائق الوسطية والجانبية. والتعاملات التجارية تعود الى عهود الاستقرار، ومؤسسات المجتمع المدني تمارس تأثيرها بدلا عن السلاح. كما استعاد الناس مزاجهم الفرح، فبان ذلك في البيوت حيث بدأ القاطنون يدهنون واجهاتها بالألوان الزاهية، ويزرعون الأصص في السياجات وينبتون الأشجار في الفسحات، الأمر الذي سيقود لاحقا الى تواشج نمو المحيط وازدهاره، مع تمتن الاستقرار الروحي لدى الفرد.

تاريخ السابع من نيسان تاريخ له دلالة في العراق لأنه يصادف يوم مولد حزب البعث، وكانت كثير من الشوارع والجسور والمدارس والمؤسسات تحمل اسم ٧ نيسان. وكانت بغداد من أكثر الأمكنة التي حملت ذلك التاريخ. الا أنه استبدل اليوم بالتاسع من نيسان، وبرغم ان الفارق بينهما يومين فقط، لكن ما تغير بين هذين اليومين لا أرقام فقط بل خارطة مجتمع. وتفكير بشر، وهوية بلاد، وحتى أوضاع منطقة.. بالتأكيد لن تعود كما كانت قبل التاسع من نيسان.

ما بعد ٤/٩

هل امتلك العراقيون حق حرية التعبير بعد انهيار سلطة الاستبداد؟

تقول المادة (٣٨) من وثيقة الدستور العراقي المنشورة في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٠١٢) في٢٠٠٦/١٢/٢٨ (تكفل الدولة ،بما لا يخل بالنظام العام والآداب:

استطلاع وكتابة/ كاظم الجماسي

أولاً: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانيا: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر...) ونحن نلج السنة السابعة منذ يوم (٢٠٠٣/٤/٩) يوم سقطت مؤسسة اللجم الصدامية، اشارت الإحصاءات الأخيرة التي صدرت عن جمعية حقوق الصحفيين العراقية التي نشرت في الصحف الى بلوغ عدد الشهداء والمختطفين من ممتهني الكلمة منذ يوم الانعطافة وحتى الان ما يقارب الثلاثمئة، فضلاً عن، أضعاف هذا العدد من المهجرين والمهاجرين.. وهنا تثار جملة من الإسئلة في نفوس الجميع أدباء وفنانين وإعلاميين وكتابا.

(المدى) استطلعت أراء عدد منهم، وتوجهت أليهم بسؤال بهذه المناسبة عن مديات المتحقق من حق حرية التعبير عن الرأي طوال الست سنوات المنصرمة على سقوط الديكتاتورية البغيضة.

التعامل مع التغيير بطرائق تقليدية خلل فادح

يقول د. عقيل مهدي/عميد كلية الفنون الجميلة/عندما تمر الأوطان بتغيير أستراتيجي كبير فأنها تجترح مسارات غير تقليدية، وهي بحكم التغيير الشمولي تنطلق من أفاق نظرية قد تكون مستحدثة أو مستقبلية لأنها تستجيب لضرورات التغيير الحاصلة في الوطن، وبالتالي هناك استجابة من المواطنين بشكل عام ومن النخب الثقافية بشكل خاص، وتشمل المشاريع الجمعية ولكنها معبر عنها بطرائق فردية،أذ لم تعد هناك من مركزيات ضاغطة أو مرجعيات قبلية تتحكم بالمشروع السياسي أو الثقافي، وإذا ما تفحص الباحث انعكاسات التغيير في فعاليات الفنون و الآداب سيلمس فيها الكثير من الاتجاهات النظرية التي تبتعد حينا أو تقترب من مزاج التغيير الحقيقي، وهنا هل ستستجيب للمتغيرات الجديدة؟ أم انها تتعامل مع المتغير الحاصل بطرائق تقليدية مكرورة وهنا تبرز أصالة المبدع ، فأن كان منفتحا على الحداثة وأفاق التغيير ستكون له الأولوية في احتمالات التغيير على صعيد الواقع.

وأرى أن هناك بعداً زمنياً تقليدياً محكوما بزمن التقويم العادي، غير أن الاهم كما أرى هو الاهتداء الى القوانين الداخلية الحقيقية التي تربط المجتمع بتمظهرات الثقافة بحيث يمكننا المراهنة عليها بوصفها مفتاحا نلج منه الى المغايرة والاختلاف، كما أن علينا خلافا للسائد الفرز بين المنظومة الدينية الأخلاقية السمحة وبين رجالات السياسة الذين يتخذون من الدين أغطية لمآربهم الدنيوية القاتلة وبالتالي لا يمكن أن نصف الحركة السياسية ذات الاتجاه الديني بوصف شامل وعام انما علينا أن ننظر الى طبيعة السلوك العملي لهذه الاتجاهات لنرى من منهم مد يد التعاطف مع الإنسان المستلب والمقهور ومن هو الذي أثرى بغير وجه حق ليخطف من افواه الجياع اللقمة التي تكفل لهم البقاء؟

من كان يحلم أن يقرأ جريدة (المدى)؟

يقول د. شفيق المهدي /مدير عام دائرة السينما والمسرح: من شاشات تلفزيون تكرر نفسها... لا فرق بين قناة (٧) أو قناة (٩)، وصحف فارقها النوعي لا يزيد على (١٠٪).. الى انفجار مدو لم يتم استيعابه حتى الآن.. حتى من العاملين في حقل الإعلام المسموع أو المرئي أو المقروء.. فكيف يمكن للمواطن العراقي من خارج الاختصاص المهني في حقل الإعلام أن يستوعب هكذا تغيير؟

أن مجرد استقصاء التجربة الإعلامية التي يمر بها العراق، تحتاج منا بل تدعونا اى أن نعيش في (الامل) وأن لنا الحق في أن نحلم بحياة أفضل.. من كان يحلم أن يقرأ جريدة المدى أو جريدة الصباح أو جريدة الصباح الجديد او الدستور او المشرق ومن كان يصدق أن له الحق في أن يشاهد مئات القنوات الفضائية التي تضخ الخبر والمعلومة و..و..

ومن يستطيع أن يصدق ان (الانترنيت) ومواقعه وكتاباته التي لا تنتهي.. ان عالما أعلاميا جديدا يوازي عالمنا الخاص وتحولاته هو على حدود العراق.. وهذا انتصار بحد ذاته.. ان غسيل الدماغ قد انتهى الى الابد وأصبح المواطن العراقي أكثر أنتباها وأعمق تحليلاً.. وهذا ما قدمه له هذا (البرلمان الإعلامي).. على الرغم من أن البعض من التيارات الدينية ممن حاول ان يصد هذا البرلمان بأسم الدين أو الطائفة بالصورة الى (الواحدية) والى (الحتميات) بل والتدخل في...

الفريد سمعان

ألا ان المد الديمقراطي كان أشد، مما جعلهم ان يغيروا في ستراتيجيتهم وهو أمر جيد علينا تشجيعه لصالح العراق .. ولصالحهم أيضاً.. إنني أعلم أن الكثير من رجالات الدين او الحركات او التيارات او الأحزاب الدينية لم تكن على اطلاع او معرفة بدور الثقافة او الفن او الإعلام او الكتب الأدبية في التأثير.. واليوم هم أكثر وعيا بهذا وعلينا ان نعد هذا من انتصارات الديمقراطية والمجتمع المدني.

الحرية معادلة بين طرفين: حقي أنا وحق الأخر

يقول الشاعر الفريد سمعان/ الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب: من الواضح ان الأبواب قد انفتحت أمام الأدباء والكتاب والفنانين والسياسيين وجميع المواطنين في شتى الشؤون واليوم يتمتع الشعب العراقي بحرية كبيرة برغم ما يعتور ذلك من تخندقات ومن الألم ومن تهديد وحالات مؤسفة خلفت الكثير من الضحايا من الأبرياء لا لشيء سوى أنهم أدلوا بآرائهم، لقد قتلهم الجبناء الذين استغلوا هذه الحرية، وقد مارست بعض الأحزاب الكثير من العسف والتسلط على أفواه الناس وعلى رقابهم.

نعم نحن نعتقد ان الحرية فتحت الأبواب واسعة امام ان يقول كل مواطن رأيه ،لكن العشوائية والاعتباطية والقصدية في إلحاق الأذى بالأخر لا تعد في أي حال من الأحوال من الحرية بشيء، الحرية تعني ان أمتلك حقي في التعبير عن الرأي، من دون أن اغمط حق الآخرين، كما لن أسمح لأي آخر أن يصادر حقي في التعبير.

أن الجهل وضعف الوعي الديمقراطي يشكل عوائق عالية أمام حرية التعبير عن الرأي، ولقد عانى الشعب العراقي الأمرين، فمن جهة هناك النخب السياسية القاصرة ومن جهة أخرى هناك البعض الذي يريد فرض منطق القوة العشائري المتخلف وهو ما خلف عنفا مستشريا راح يتناسل وفقا لقاعدة العنف لا يولد الا العنف.

الخطوط الحمر مازالت تشكل عائقاً خطراً

يقول كاظم النصار/ شاعر ومخرج مسرحي: ان المراقب الحقيقي للمشهد السياسي العراقي يجب ان لا يغفل أن هناك فضاءا كبيرا من الحرية منحته هذه التغييرات في البنية السياسية العراقية ، وقد بدا ذلك واضحا على المشهد الاعلامي قبل أن يتبدى على المشاهد الأخرى لاسيما المشهد الثقافي وقد بدأنا نقرأ روايات وقصائد وبحوثاً مختلفة في الانثروبولوجيا وتاريخ الأديان والتاريخ السياسي القريب وتشكل الهويات في بلادنا وقد كانت هذه الموضوعات حتي وقت قريب حلما بعيد المنال وموضوعات مسكوتاً عنها، والآن انفتحت وقمنا نغترف منها من دون خوف او وجل.

وأعود لأقول أن المراقب المنصف لا يمكنه إغفال ذلك، كما أن ذلك ليس بصورة مطلقة لأن هناك خطوطاً حمراً مازالت تشكل عائقاً كبيراً وخطراً، وأيضا علينا ان نقول ان الدولة لدينا مازالت في طور التشكل ولم يشفع في تشكلها على رغم مرور ست سنوات دستور مازالت معظم مواده وفقراته موضع خلاف بين المكونات السياسية التي تقود الدولة وهو ما انعكس بالتالي وبنحو ضار على موضوعة الحرية، الأمر الذي يطرح العديد من الأسئلة من مثل: هل نحن بلد علماني؟ هل نحن بلد أسلامي؟ أم اننا مزيج هجين من هذا وذاك؟

أخيراً ليس للعراق سوى أن ينفتح على كل الثقافات، وفي الوقت ذاته أن ينتمي الى أرثه التاريخي العظيم ولا يمكن بحال من الأحوال أن يستنسخ أية تجربة أخرى، ولنا في الديمقراطية منهج حياة، ضمانة أكيدة للتقدم الى الأمام.

لن نعود أدراجنا تحت نير الاضطهاد

ويقول سهيل نجم/ شاعر ومترجم: تغير الحال في مسألة حرية التعبير على نحو دراماتيكي بعد ٤/٩ ولا جدال في ذلك حتي أمسى الامر منطلقا في مفاصل كثيرة، مما أثر سلباً في استخدام هذه الحرية لدى الناس وصرنا نرى استقطابات لاحد لها شكلت صورا جديدة من القمع غير المسبوق يصل الى حد قطع الرقاب لأتفه الأسباب.

ثقافياً بتنا نلمس حصة أوفر للمثقف في ممارسة حريته المستلبة لكن التطرف الديني مارس وربما لا تزال ضغوطاته مما عزز العنصر الرقابي غير الواعي الذي نعاني منه منذ عقود طويلة.

على أنني أعتقد أننا مهما عانينا ونعاني في السنوات الأخيرة بعد ٤/٩ فلا بد لهذه الغمامة من أن تنقشع ولو بعد حين، ولن نعود أدراجنا تحت نير اضطهاد الدكتاتورية البغيضة ذات الاتجاه القسري الواحد.

حرية التعبير لا تعدو صرخة في واد

يقول عدنان منشد/ مخرج وناقد مسرحي: اتسعت حرية التعبير بعد سقوط الدكتاتور إعلامياً وسياسياً واجتماعياً، على الرغم من حجم المقموع والمسكوت عنه في نسيج المجتمع العراقي، ولقد أتيحت للسياسي والإعلامي على وجه الخصوص مساحة واسعة من حرية التعبير والحضور الملموس في وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة ،فتميزت مرحلتنا الدراماتيكية الراهنة ببروز السياسي والإعلامي في مركز الصدارة على مسرح الأحداث، وهذا لم يتوفر للمواطن العراقي الذي يعايش حرية التعبير الجديدة عن كثب من دون أن يدلو بخطابه أو يعرف بهمومه اليومية المتصلة، وحتى أن تحدث بها في الشارع أو المقهى ،فحرية التعبير لا تعدو صرخة في واد.

هزات غير محسوبة

ويقول شهاب الفضلي/ باحث وكاتب: أن ما تحقق منذ ٢٠٠٣ حتى الآن على صعيد حرية التعبير قياسا لما سبق يبدو كثيراً وفي تقديري أن المتحقق أسهم في خلق نوع من الحراك الاجتماعي والثقافي وكذلك اسهم في بعض التغيرات السياسية، أصبح للشارع والمثقف في العراق صوت راح يحدد سلوكيات بعض العاملين في الدولة ونلاحظ هناك الكثير من الصحف والفضائيات ما يؤكد ان الحرية بدأت تصل الى مديات جديدة قياسا بالوضع السابق وهو ما ينبئ ويبشر بخير، ولكن تبقى مسألة واحدة كون التغيير أحدث بعض الهزات غير المحسوبة، وفاجأت الكثير ومنها ما سمي بالعنف الطائفي وما أفرزه من نتائج سلبية، وأيضا أن هناك مشهدا دمويا كرس الذهنية الاقصائية في إلغاء الآخر بعيداً عن الديمقراطية وتقبل الآخر، لبناء مجتمع صحيح لابد من سيادة القانون وعلى الأحزاب السياسية والمنظمات الحاكمة أن تفهم أن الشكل الجديد في العراق هو تقبل الأخر وإعطاء مساحة للرأي المختلف، فإذا وصلنا الى هذا الحد أعتقد ان الحرية قد تحققت بنحو أمثل ويمكن ان تفضي الى نتائج تطور المجتمع وتقيم ثقافة مغايرة.

د. عقيل مهدي

كاظم النصار

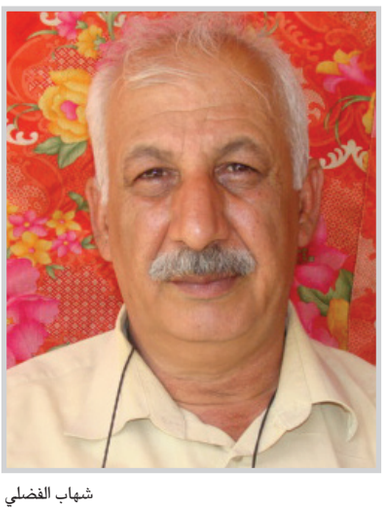

شهاب الفضلي

سهيل نجم